التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام في ظل اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للاقتصاد العراقي

د. بيداء رزاق حسين

كلية الادارة والاقتصاد- جامعة البصرة

قسم الاحصاء

المستخلص

ان هيمنة القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي لم تنعكس بنتائج ايجابية ، ولم تحدث اي تغيرات هيكلية في بنيتهِ ، فالتركز الكبير للصادرات والإيرادات الحكومية في القطاع النفطي كان له اثرٌ كبير في تذبذب النمو وعدم استدامتهِ ، وانخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، لذا توصل البحث إلى فشل الاقتصاد العراقي في تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة ، وعدم قدرتهِ على تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة من جهة اخرى ، وقد تم الاعتماد في تقييم التنويع الاقتصادي على مؤشر ثيل لثلاث متغيرات هي : الناتج المحلي الإجمالي ، الصادرات ، الإيرادات الحكومية ، والتي تبين ضعف مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق وخاصة مؤشرات تنويع الصادرات ، وقد تم اختبارها قياسياً ببرنامج Eviews.١٢ والتي اظهرت الاثر الكبير لتركز الصادرات والايرادات الحكومية في القطاع النفطي على تذبذب النمو وعدم استدامتهِ .

الكلمات المفتاحية : النفط ، التنويع الاقتصادي ، الاستدامة ، النمو الاقتصادي.

Abstract

The dominance of the oil sector in the Iraqi economy has not been reflected in positive results, and there have been no structural changes in its structure. The large concentration of exports and government revenues in the oil sector has had a significant impact on the fluctuation of growth and its non-sustainability and the low contribution of other economic sectors in the composition of GDP. The study concluded that the Iraqi economy failed to achieve economic diversification on the one hand, and its inability to achieve stable and sustainable growth rates on the other. The economic diversification

assessment was based on the Thiel index for three variables: GDP, exports, Government data, showing the weakness of economic diversification in Iraq, particularly export diversification indicators have been tested and a standard program Eviewa ١٢which showed the great impact of the concentration of exports and government revenues in the oil sector to the volatility of growth and lack of sustainability.

***Keywords**: oil, economic diversification, sustainability, economic growth .*

المقدمة

أصبحت قضية التنوع الاقتصادي من القضايا المعاصرة الهامة بعد ان أدركت البلدان وبخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها ، الناجمة عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل ، والمتأتي من امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة ، يقع في مقدمتها النفط مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد ، كما أن التقلبات الحادة في أسعار النفط وما ينتج عنها من عدم استقرار في اقتصاديات الدول المعتمدة عليه – على غرار الاقتصاد العراقي– يجعل من التنويع الاقتصادي احد الأولويات الأساسية للسياسة الاقتصادية ، ذلك أن التنوع يمكن أن يقلل من آثار هذه التقلبات ويؤدي إلى استدامة النمو واستقرار الاقتصاد .

فالتنوع والاستدامة فلسفة لرؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية ، ونشاطات اقتصادية ، وأنماط إنتاجية واستهلاكية ، وتمكين الجيل الحالي وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة ، وعليه يأتي هذا البحث لتحديد مسار النمو المستدام في ظل أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠لاسيما أن العراق ما يزال يخطو بخطوات بطيئة في سعيه الحثيث نحو تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة .

أهمية البحث :تكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على تقييم مؤشرات الاقتصاد العراقي في ظل أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومدى تحقيقها للتنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام.

فرضية البحث : أن اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على القطاع النفطي أدى إلى انعدام التنويع الاقتصادية للبلد من جهة ، وتعرضه بشكل كبير للصدمات والازمات الاقتصادية من جهة اخرى .

هدف البحث: يهدف البحث الى:

- تقييم مدى النجاح في تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق .
- تقييم مدى النجاح في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام في العراق .

- أبراز العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي المستدام .

خطة البحث : قسم البحث إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام .

المبحث الثاني : تقييم التنويع والنمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

المبحث الثالث : الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

المبحث الأول

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام

يعد التنويع الاقتصادي سياسة تنموية مستدامة تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية؛ رفع القيمة المضافة ؛ تحسين مستوى الدخل ؛ توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

أولا : مفهوم التنويع الاقتصادي والنمو المستدام

ركز الاقتصاديون سابقاً في تعريف التنويع الاقتصادي على تنويع الصادرات ، بمعنى السياسات المعتمدة لزيادة أنواع السلع في محفظة التصدير ، ويضيف البعض وصول هذه السلع إلى عدد أكبر من الأسواق الخارجية (Esanov, 2009: 4) لكن التنويع الاقتصادي لم يعد مقتصراً في هذا المعنى الضيق وتوسع ليعرف بأنه " العملية التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات/الممارسات داخل النشاط الاقتصادي (UNFCCC,2009:19) بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع الاقتصادي " تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد الكبير على النفط والغاز ، من خلال تطوير القطاعات غير النفطية والصادرات والإيرادات غير النفطية (Aissaoni,2010:6).

اما مفهوم النمو المستدام فيعرف بانه المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل يفوق (٥%) لأكثر من عقدين من الزمن.

ثانياً:- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

يعد مؤشر ثايل (Thiel Index) من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي ، واستخدم المؤشر من قبل الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير (UNCTAD,2008:4) ويعبر عن مؤشر ثيل بالصيغة التالية :

$$T = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\frac{xi}{\mu}\ln\left(\frac{xi}{\mu}\right)$$

حيث ان N : عدد القطاعات، Xi قيمة المتغير في القطاع ، u: القيمة الاجمالية للمتغير في جميع القطاعات .

تتراوح قيمة مؤشر ثيل بين (٠ - ١) وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح دّل ذلك على ارتفاع مستوى التخصص او ضعف التنويع الاقتصادي في اقتصاد الدولة (هيكل ناتجها المحلي الاجمالي) بمعنى وجود توزيع مركز وغير عادل للموارد بين القطاعات وبالعكس كلما انخفضت قيمة المؤشر دّل ذلك على انخفاض التخصص وزيادة التنويع الاقتصادي .

ثالثاً: مسار النمو المستدام لأجندة ٢٠٣٠ والتنويع الاقتصادي :

_ثمة حاجة ماسه اليوم لتعزيز النمو المستدام ، ورؤية تحقيق ذلك موضحة في الأجندة الجديدة للتنمية المستدامة من خلال محور التنمية الاقتصادية التي تعد من اهم محاور التنمية المستدامة ؛ كونه ينعكس بنحو مباشر على المحاور والأبعاد الأخرى (البعد الاجتماعي والبعد البيئي)؛ نظراً لارتباطاته الوثيقة والمتعددة البالغ عددها (١٧) هدفاً ، أن معظم أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ذات بعد اقتصادي كالنمو الاقتصادي (الهدف٨) ، والفقر(الهدف ١) ، والجوع (الهدف ٢) ، والطاقة(الهدف٧) ، والماء(الهدف٦)، والحياة تحت الماء(الهدف١٤)، والحياة على الأرض(الهدف١٥)، والاستهلاك(الهدف١٢)، والابتكار والبنية التحتية(الهدف٩) ، بل حتى هدفي الصحة والتعليم هي ذات طابع اقتصادي – إجمالي مشترك ، وقد حددت أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مسار التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من الأهداف:-

الهدف الأول:- اقتصاد متنوع مستقر من خلال زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في GDP وتقليل السمة الريعية للدول النفطية وخفض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي .

الهدف الثاني:- تحقيق النمو المستدام من خلال رفع معدل نموGDP إلى نحو(١٠%)كنقطة انطلاق ورفع معدلات النمو القطاعي .

الهدف الثالث :- توفير فرص عمل لائقة ومنتجة من خلال خفض معدلات البطالة ومضاعفة معدلات الإنتاجية .

الهدف الرابع:- زيادة نصيب الفرد من GDP الحقيقي من خلال تحسين مستوى معيشة المواطن وخفض معدلات النمو السكاني.

الهدف الخامس:- زيادة التنافسية والتنوع من خلال زيادة مساهمة السياحة في GDP وزيادة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في معدل النمو .

ويعد التنويع الاقتصادي من منظور أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد ، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة

الاقتصادية من خلال أنتاج وتوزيع السلع والخدمات ، إذ أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية ، كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس ، كما أنه يعمل أيضاً على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس ومن خلال تحسين التكنولوجيا، التعليم الاجتماعي ، تنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس مع استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي، كما أنه(اي التنويع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأسيس العدالة ضمن وبين الاجيال على حد سواء (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٢٠: ١٠٩).

المبحث الثاني

تقييم التنويع والنمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

هناك مجموعة من المعايير التي من خلالها تقيّم درجة التنويع الاقتصادي وهي درجة التغير الهيكلي : كما تدّل عليها النسبة المئوية لمساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية (الزراعة والصناعة والخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن نمو او تناقص مساهمة هذه القطاعات خلال المدة(٢٠٠٣- ٢٠٢٠) ؛ والإيرادات : تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية ، والصادرات : نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات ويمكن تقييم وتحليل تلك المؤشرات وكالاتي :

١. التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإنتاجي)

يعتمد تحليل تنوع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج على أربعة قطاعات وهي : قطاع النفط ، القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي، القطاع الخدمي ، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ويمكن ان نلاحظ من الجدول (١) استحواذ القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية بالأهمية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نحو(٦٨,٧٨%) عام ٢٠٠٣ ثم انخفضت هذه النسبة إلى (٥٣,١٨%) عام ٢٠٠٧ ، ثم إلى (٤٤,٠٢%) عام ٢٠١٠الا أنها شهدت ارتفاعاً بعد ذلك عام ٢٠١٣ نتيجة الارتفاع الذي حصل في أسعار النفط بنحو(١٠٢$) للبرميل الواحد لتصل إلى (٦٦,٣٧%) ، أما في عام ٢٠١٦ فقد بلغت (٦٤,٤٨%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي المقابل انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى بدرجات متفاوتة ، إذ انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في GDP من (٨,٣٢%) عام ٢٠٠٣ إلى

(٥,٨٢%)عام ٢٠٠٦ وصولاً إلى (٢,١١%) عام ٢٠٢٠، وانخفضت مساهمة القطاع الصناعي من (١,٠٢%) عام ٢٠٠٣ إلى (٠,٣٢%) عام ٢٠٢٠، في حين ساهم القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٢١,٨٨%) عام ٢٠٠٣ ثم ارتفع إلى (٤٨,٨٨%) عام ٢٠٠٩، الا أنه شهد تراجعاً حتى بلغ (٣١,٨٣%) عام ٢٠٢٠ ، أن حالة عدم الاستقرار والتدهور الحاصل هو نتيجة التقلبات التي حصلت في أسعار النفط الخام وجائحة فايروس كورونا لا سيما في الآونة الأخيرة ، وبالرغم من هذا الانخفاض ألا أنه بقي يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي ، هذا يبين أن الاقتصاد العراقي لم يعد اقتصاداً ريعياً آحادي الجانب فقط وإنما أصبح اقتصاداً خدمياً توزيعاً متدني الإنتاج ، وضعيف المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

جدول (١)

الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)

السنة	نسبة القطاع الزراعي إلى %(GDP)	نسبة قطاع الصناعة التحويلية %(GDP)	نسبة قطاع التعدين والاستخراج إلى %(GDP)	نسبة قطاع الخدمات إلى %(GDP)
٢٠٠٣	٨,٣٢	١,٠٢	٦٨,٧٨	٢١,٨٨
٢٠٠٤	٧,٤٣	١,٧٦	٥٧,٩٦	٣٢,٨٥
٢٠٠٥	٦,٦١	١,٣٢	٥٧,٨٣	٣٤,٢٤
٢٠٠٦	٥,٣٢	١,٥٤	٥٥,٤٧	٣٧,١٧
٢٠٠٧	٤,٩٢	١,٦٣	٥٣,١٨	٤٠,٢٧
٢٠٠٨	٣,٨٤	١,٦٨	٥٥,٧٣	٣٨,٧٥
٢٠٠٩	٥,٢٢	٢,٦١	٤٣,٢٩	٤٨,٨٨
٢٠١٠	٥,٠١	٢,٢٢	٤٤.٠٢	٤٨,٧٥
٢٠١١	٤,٤٣	٢,١٤	٥١,٨٦	٤١,٥٧

٢٠١٢	٤,١٣	١,٧٨	٦٤,٢٢	٢٩,٣٧
٢٠١٣	٤,٠٢	١,٣٥	٦٦,٣٧	٢٨,٢٦
٢٠١٤	٤,٩	١,٩١	٥١,٧	٤١,٤٩
٢٠١٥	٤,٧١	٢,١١	٥٩,٩	٣٢,٢٨
٢٠١٦	٢,١٩	٠,٨٥	٦٤,٤٨	٣٢,٤٨
2017	٤.٣٥	١.٢١	٧٠.٢١	٢٤.٢٣
2018	٣.٠٩	١.٤٣	٦٧.٣٢	٢٨.١٦
2019	٥.٩٨	٢.٥٤	٧٢.١٠	١٩.٣٨
2020	٢.١١	٠.٣٢	٦٥.٧٤	٣١.٨٣

المصدر :-من عمل الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية ، بغداد: وزارة التخطيط .

بعد حساب مؤشر ثايل لتنويع الناتج المحلي الاجمالي بالاعتماد على المعادلة السابقة ، ومن خلال الشكل رقم (١) يتضح ان المؤشر يأخذ اتجاهاً تصاعدياً خلال المدة (٢٠١٢- ٢٠٢٠) اذ ارتفع من ٠.٦٤١ عام ٢٠١٢ الى ٠.٩١٨ عام ٢٠٢٠ وهي قيمة قريبة من الواحد ، مما يعني الانتقال من تنويع الناتج المحلي الاجمالي الى التركز نتيجة زيادة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم عدم تحقيق اي نتائج فيما يتعلق بتنويع الناتج المحلي الاجمالي خلال (١٨) سنة كاملة .

شكل رقم (١) : مؤشر ثايل لتنويع الناتج المحلي الاجمالي

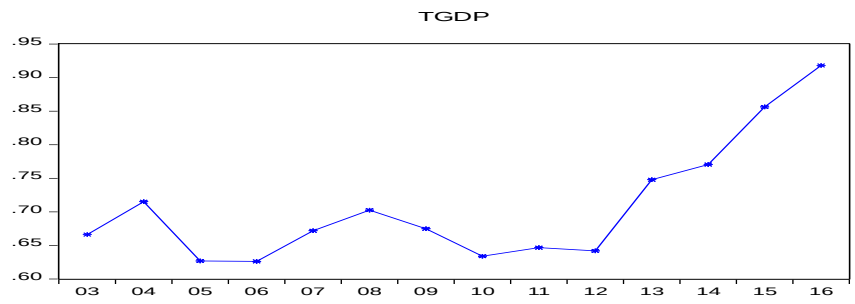

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews ١٢ .

2. تنويع الصادرات: يقترن تنويع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية مع تنويع بنية الصادرات ، فتحقيق التنويع في الأنشطة الإنتاجية من دون تحقيق التنويع في هيكل الصادرات يعني ان البلد لا يوجد لدية قدرة على المنافسة الدولية وهو يلبي احتياجاته الداخلية فقط (الخطيب ،٢٠١٤: ٤) ومن خلال الجدول (٢) يتضح ريادية الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الكلية خلال مدة البحث من (٢٠٠٣-2020) ، إذ بلغت نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية (٩٤%) عام ٢٠٠٣ وأخذت بالتصاعد تدريجياً حتى بلغت (٨٩,٢٣%) عام ٢٠٢٠ ، اما بقية الصادرات غير النفطية فأنها لم تسجل مستويات عالية إذ تذبذبت بين (٦-٥,٠%) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) مما يّدل أن الاقتصاد العراقي وحيد الجانب يعتمد على قطاع واحد هو القطاع النفطي .

جدول (٢)

صادرات العراق النفطية وغير النفطية ونسب كل منهما بالنسبة للصادرات الكلية للمدة من (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

السنة	إجمالي الصادرات الكلية بالأسعار الجارية مليون دولار (١)	قيمة الصادرات النفطية بالأسعار الجارية مليون دولار (٢)	قيمة الصادرات غير النفطية مليون دولار (٣)	نسبة قيمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات الكلية % (٤)	نسبة قيمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات الكلية % (٥)
٢٠٠٣	٧,٩٩٠	٧,٥١٩	٠,٤٧١	٩٤	٦
٢٠٠٤	١٨,٤٩٠	١٧,٧٥١	٠,٧٣٩	٩٦	٤
٢٠٠٥	١٩,٧٧٣	١٩,٠٥٠	٠,٧٢٣	٩٦,٣	٣,٧
٢٠٠٦	٢٨,٤١٢	٢٧,٥٠٠	٠,٩١٢	٩٧,٨	٢,٢
٢٠٠٧	٦٠,٥١٦	٥٩,٤٣٣	١,٠٨٣	٩٨,٢	١,٨
٢٠٠٨	٨٠,٧٢٠	٧٩,٨٠٦	٠,٩١٤	٩٨,٨	١,٢

٢٠٠٩	٣٤,٣٧٣	٨١,٨٥٤	٢,٥١٩	٩٧	٣
٢٠١٠	٥٢,٤٨٢	٥٢,٢٨٦	٠,١٩٥	٩٩,٦	٠,٤
٢٠١١	٧٩,٦٨١	٧٩,٠٤٣	٠,٦٣	٩٩,١	٠,٩
٢٠١٢	٩٤,٢٠٩	٩٤,١٠٣	٠,١٠	٩٩,٨	٠,٢
٢٠١٣	٨٩,٧٦٥	٨٩,٤٠٢	٠,٣٦	٩٩,٥	٠,٥
٢٠١٤	٨٤,٥٠	٨٤,١٠	٠,٤٠	٩٩,٥	٠,٥
٢٠١٥	٤٩,٤٠	٤٩,٠٥	٠,٣٥	٩٩,٢	٠,٨
٢٠١٦	٤٣,٧	٤٣,٦٢	٠,١٥	٩٩,٦	٠,٤
2017	٤٤.٧٦	٤١.٨٧	٠.٦٥	٩٩.٥	٠.٢
2018	٥٠.٢١	٤٣.٠٩	٠.٣٢	٩٩.٦	٠.٢
2019	٦٥.٣٤	٤٥.١١	٠.٢٠	٩٩.٢	٠.٥
2020	٤١.٢٣	٤٠.٥٤	٠.٦٥	٨٩.٢٣	٠.٣

المصدر : العمود (١)و(٢) بالاعتماد على :

OPEC ,Annual statistical Bulletin of different years.

_ العمود(٣) من أعداد الباحثة تم احتسابه كحاصل طرح الصادرات النفطية من الصادرات الكلية .

_ العمود (٤) من أعداد الباحثة نسبة مساهمة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية .

_ العمود (٥) من أعداد الباحثة تم احتسابه من خلال المتبقي من نسبة مساهمة الصادرات النفطية .

بعد حساب مؤشر ثايل لتنويع الصادرات لوحظ ان قيمها كانت تفوق الواحد الصحيح طوال مدة البحث وبما يقارب (١.٣) كما يتضح ذلك في الشكل رقم (٢) ، مما يعني التركز الكبير للصادرات النفطية وعدم تحقيق نتائج خارج الصادرات غير النفطية ومن ثم عدم تحقيق درجة التنويع .

شكل رقم (٢) : مؤشر ثايل لتنويع الصادرات

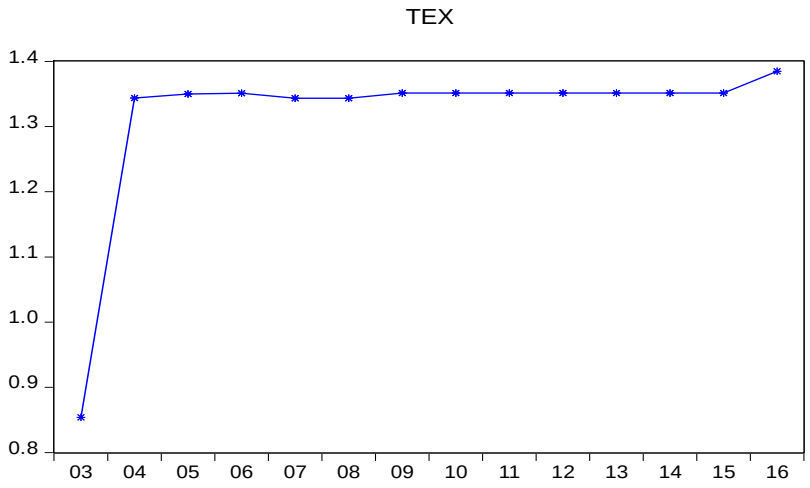

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews ١٢ .

٣. **تنويع الإيرادات الحكومية** : أن الإيرادات النفطية في العراق قد أخذت حيزاً كبيراً في حجم الإيرادات العامة ، الأمر الذي ينتج عن ذلك انخفاض في تنويع مصادر الدخل غير النفطية ، فأصبحت الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العراقية بشكل كبير ، ويتضح من الجدول رقم (٣) الارتفاع التدريجي للإيرادات الحكومية من (١٦) ترليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى (٣٣) ترليون دينار عام ٢٠٠٤، إذ بلغت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية (٩٨,٨%) من إجمالي الإيرادات العامة ، وواصلت ارتفاعها إلى (٨٠,٦) ترليون دينار عام ٢٠٠٨ ذلك يعود إلى ارتفاع سعر برميل النفط ما يقارب نحو (١٤٧,٢٧) دولار للبرميل الواحد(البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٣: ٤٨) ، إذ بلغت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية (٩٤,٧%)من إجمالي الإيرادات العامة الا انه خلال المنتصف من عام ٢٠٠٨ بدأت الأسعار بالانخفاض نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية حتى بلغ سعر برميل النفط نحو (٣٢) دولار للبرميل (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٣: ٥٠) مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية من (٧٦,٣) ترليون دينار عام ٢٠٠٨ إلى (٥٠,٢) ترليون دينار عام ٢٠٠٩ ثم الى (٤٤.٢%) عام ٢٠٢٠ نتيجة جائحة كورونا وتأثيرها على مجمل الاقتصاد العالمي وبالذات هبوط اسعار النفط العالمية، اما إجمالي الإيرادات العامة لعام ٢٠٢٠ ونتيجة تكرار سيناريو انخفاض أسعار النفط فقد تراجعت مواردها إلى (٥٤,٤) ترليون دينار مقارنة ب (١١٩,٨) ترليون دينار لعام ٢٠١٢ ، في حين بلغت نسبة الإيرادات الغير نفطية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية نحو (١٨,٥%) لعام ٢٠٢٠، ومن خلال نسبة مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية في العراق يلاحظ اعتمادها الشديد على الإيرادات النفطية المتأتية من المورد النفطي الناضب وهذا الامر يّدل على ان العراق بلد ريعي بامتياز ، لذا لا يوجد أي مؤشر للتنويع في الاقتصاد العراقي .

جدول (٣)

الأهمية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة العامة في العراق

للمدة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٢٠) **(ترليون دينار)**

السنوات	إجمالي الإيرادات الحكومية (١)	الإيرادات النفطية (٢)	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الحكومية(%) (٣)	الإيرادات الغير نفطية (٣)	نسبة الإيرادات الغير نفطية إلى الإيرادات الحكومية%(٥)
٢٠٠٣	١٦	١٥,٧	٩٨,١	٠,٣	١.٩
٢٠٠٤	٣٣	٣٢,٦	٩٨,٨	٠,٢	٠,٦
٢٠٠٥	٤٠,٤	٣٩,٤	٩٧,٥	١	٢,٦
٢٠٠٦	٤٩,١	٤٦,٩	٩٥,٥	٢,٢	٤,٥
٢٠٠٧	٥٥	٥٢	٩٤,٥	٣	٤,٥
٢٠٠٨	٨٠,٦	٧٦,٣	٩٤,٧	٤,٣	٥,٣
٢٠٠٩	٥٥,٢	٥٠,٢	٩٠,٩	٥	٩,٠
٢٠١٠	٧٠,٢	٦٣,٦	٩٠,٦	٦,٦	٩,٤
٢٠١١	١٠٤	١٠٣,١	٩٩,١	٠,٩	٠,٩
٢٠١٢	١١٩,٨	١١١,٣	٩٢,٩	٨,٥	٧,١
٢٠١٣	١١٣,٨	١٠٥,٧	٩٢,٩	٨,١	٧,١
٢٠١٤	١٠٥,٦	٩٧,١	٩٢,٠	٨,٦	٨,٠
٢٠١٥	٦٦,٥	٥١,٣	٧٧,١	١٥,٢	٢٢,٩

٢٠١٦	٥٤,٤	٤٤,٢	٨١,٢	١٠,١	١٢,٤
2017	٨٠,٦	٧٦,٣	٩٤,٧	١١.٤	١٤.١
2018	٤٩,١	٤٦,٩	٩٥,٥	١٠.٧	٢١.٧
2019	١٠٤	١٠٣,١	٩٩,١	٩.٨	٩.٤
2020	٥٤,٤	٤٤,٢	٨١,٢	١٠.١	١٨.٥

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة، بغداد: وزارة التخطيط.

كانت قيمة مؤشر ثايل لتنويع الايرادات الحكومية قريبة من الواحد خلال مدة البحث بما يقارب (٠.٩) ، وهو ما يعني تركز الايرادات الحكومية وعدم وجود اي تغير نحو تنويع الايرادات وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية وكما في الشكل (٣) .

شكل رقم (٣) : مؤشر ثيل لتنويع الايرادات الحكومية

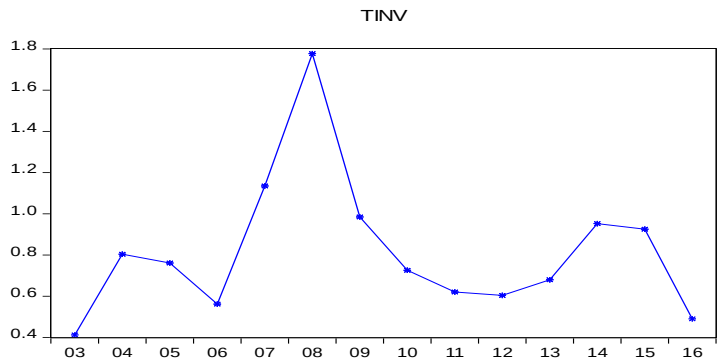

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج١٢ Eviews .

مما سبق يمكن التأكيد على ضرورة استيفاء عدد من المتطلبات الأساسية ليتمكن الاقتصاد العراقي من تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي يتمثل في تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ، وطول فتراته وانخفاض وتيرة تذبذباته وتقلباته ، فقد أوضحت الدراسات التطبيقية ان عملية اللحاق بالدول المتقدمة منذ عام ١٩٥٠ كانت تتطلب معدل نمو اقتصادي يفوق ٥% وبشرط ان يكون هذا النمو مستداماً لأكثر من عقدين من الزمان (تقرير التنمية العربية ،٢٠٢٠: ٥٦) ولم يتحقق هذا الشرط في الاقتصاد العراقي ، فقد كان متوسط معدل النمو متذبذباً كما يظهر ذلك من خلال البيانات الخاصة برصد مستوى التقلبات في النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٨٥-٢٠٢٠) باستخدام مقاييس التشتت ومن أهمها الانحراف المعياري، فكلما كان التذبذب كبيراً دل ذلك على عدم استدامة النمو الاقتصادي ، وقد استخدم هذا المؤشر في قياس الاستدامة الاقتصادية لسهولة حسابه وتوفر البيانات لسلسة طويلة من الزمن ، وبعد حساب الانحراف المعياري للنمو الاقتصادي في

العراق خلال المدة (٢٠١٦-١٩٨٥) اتضح التذبذب الكبير في معدل النمو الاقتصادي ، إذ قدر معدل التذبذب للمدة (١٩٨٩-١٩٨٥) بـ ٢,٥% و٤,٧% ليرتفع إلى ١٢,١% و ٤٦,٦% خلال المدة (١٩٩٤-١٩٩٠) ثم ينخفض إلى ٥,٥% و٣,٦% للمدة (٢٠٠٩-٢٠٠٥) بعدها سجل ارتفاعاً طفيفاً نحو (٦,٣% و٤,٧%) خلال المدة (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) ان التذبذب الكبير في معدل النمو الاقتصادي يعني عدم قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة خلال مدة زمنية طويلة .

جدول (٤)

معدل النمو الاقتصادي، المتوسط والانحراف المعياري للمدة(١٩٨٥-٢٠٢٠) للاقتصاد العراقي

السنة	المتوسط	الانحراف المعياري
١٩٨٥-١٩٨٩	٢,٥	٤,٧
١٩٩٠-١٩٩٤	١٢,١	٤٦,٧
١٩٩٥-١٩٩٩	١٧,٤	١٢,٢
٢٠٠٠-٢٠٠٤	٣,٦	٣١,٧
٢٠٠٥-٢٠٠٩	٥,٥	٣,٦
٢٠١٠-٢٠٢٠	٦,٣	٤,٧

المصدر:- تقرير التنمية العربية ، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء استدامة في الاقتصاديات العربية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، الكويت ، ٢٠٢٠،ص٥٧.

المبحث الثالث

الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

اولاً: تحليل استقرار البيانات

تعد اختبارات فحص الأستقرارية للسلاسل الزمنية واحده من اهم خطوات تحليل وتقدير النموذج القياسي المناسب ، إذ ان عدم تحقق الاستقرارية للبيانات تجعل التحليل الاحصائي يواجه العديد من الصعوبات اهمها تعدد المؤشرات مثل التوقعات والتباينات لما يولد استحاله تقدير المؤشرات واستحاله نمذجة البيانات بواسطه نموذج

رياضي، وكمقياس أولى لفحص خصائص السلاسل الزمنية نستخدم مؤشر رسم الانتشار لبيانات البحث بالصيغة اللوغاريتمية لما لأخذ اللوغاريتم من تأثير على خصائص السلسة الزمنية إذ يعمل على تنعيم البيانات وتقريبها من التوزيع الطبيعي مما يسهم في توصيف نموذج اكثر دقة وملائمة البيانات ، ويتبين من الشكل رقم (٤) ان جميع سلاسل بيانات البحث مستقرة من الرتبة صفر [I(0)~] ، ولا حاجة لأخذ الفرق لكي تستقر البيانات .

الشكل (٤) : رسم الانتشار للوغاريتم متغيرات البحث

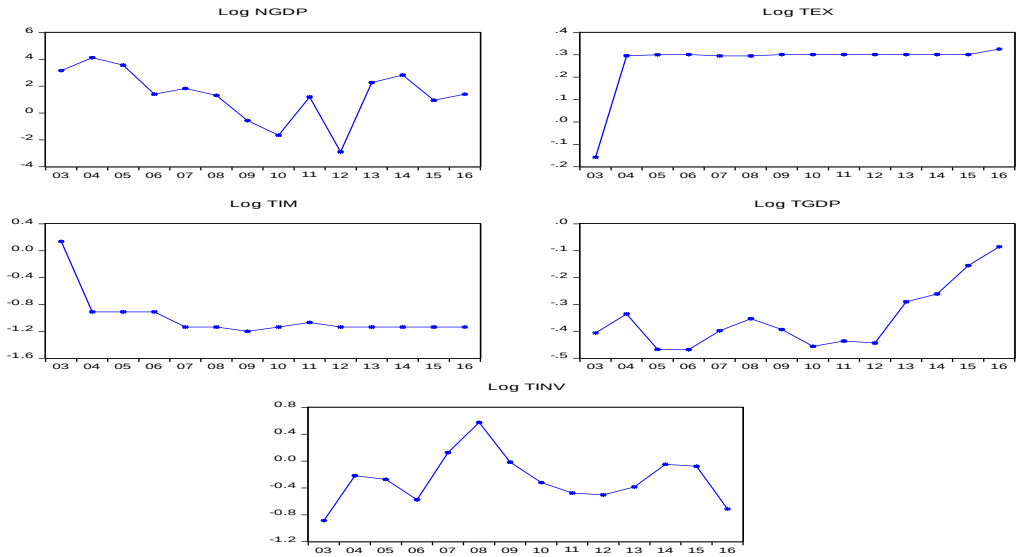

المصدر:مخرجات برنامج Eviews ١٢ .

وان هناك مقاييس إحصائية اخرى اكثر دقه لقياس مدى استقراريه المتغيرات مثل اختبارات جذور الوحدة وهنا نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع وكالاتي :

اختبار ديكي فولر الموسع(Augmented Dickey - fuller)(adf)

يتبين من الجدول رقم (٥) ان جميع المتغيرات مستقرة عند الرتبة صفر أي مستقرة بالمستوى (level) باستثناء المتغير (TGDP) والذي تبين عدم استقراريته عند الرتبة صفر، إذ تم قبول الفرضية الصفرية (ان السلسلة غير مستقرة وتحتوي على جذور الوحدة) وللنماذج الثلاث وبعد اخذ الفرق تم رفض الفرضية عند مستوى (٥%) للنموذج الذي يحتوي على مقطع واتجاه وبمستوى(١٠%) الذي يحوي على مقطع فقط وعند مستوى (١%) وللنموذج الذي لا يحتوي على مقطع واتجاه للمتغير (TEX) فان النموذج المناسب وبحسب رسم انتشار السلسلة البيانات هو النموذج الذي يحتوي على ثابت ومن الجدول(٥) يتبين بانه يتم رفض فرضية العدم (السلسلة غير مستقرة) وقبول الفرضية البديلة (السلسلة مستقرة) اي انه مستقر عند الرتبة صفر ولا حاجة لأخذ الفرق للسلسلة وكذلك الحال بالنسبة للمتغير (TIM)، في حين ان النموذج المناسب لبيانات (TINV) هو نموذج بدون ثابت او مقطع والذي يتبين بانه معنوي عند مستوى ثقة (٥%) اي انه مستقر، ومن ثم فان جميع متغيرات البحث مستقرة عند الرتبة صفر باستثناء المتغير (TGDP).

جدول (٥): نتائج اختبار ADF

Test	Level			First difference		
Variables	Constant &Trend	Constant	non	Constant &Trend	Constant	Non
LOG(NGDP)	-٩.١٩٩ ***	*** -٨.٨٤٥	*** -٤.٧١٦	/	/	/
LOG(TGDP)	-٠.٩٠٦	٠.١٣٠	-١.١١٢	** -٤.٤٢٣	-٣.٠٧٥*	*** -٣.٠٠٢
LOG(TEX)	*** -٥٨.٧٧	*** -٥٦.١٣	-٠.٤٥٧	/	/	*** -٥٧.٦٧
LOG(TIM)	-٣.٤٥٢	*** -٤.٧٠٩	٠.٠٤٣	-١.١٩٩	-١.٨٩٨	** -٢.٤٢٠
LOG(TINV)	- ٢.٤١٦٢ ٠٩	- ٢.٥٢٣١ ٦٤	** -٢.٢٨٤	-٣.٧٥٧*	** -٣.٥٠٢	*** -٣.٧٥٠

المصدر : من اعداد الباحثة من نتائج١٢ Eviews بالاعتماد على بيانات الجدول (١)و(٢)و(٣) .

*** معنوية عند مستوى ثقة ١% ، ** معنوية عند مستوى ثقة ٥% ، * معنوية عند مستوى ثقة ١٠%

وحسب القيم الجدولية (١٩٩٦) Mackinnon

ثانياً : النموذج القياسي

بعد التعرف على درجة استقرارية متغيرات البحث وبهدف قياس اثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي للعراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) تم صياغة نموذج قياسي يتضمن المتغيرات التالية :

NGDP : يمثل هذا المتغير التباين في النمو الاقتصادي معبر عنه بالانحراف المعياري لمعدل النمو الاقتصادي كمتغير معتمد .

المتغيرات المستقلة :- (TGDP) يمثل مؤشر ثيل للتنوع في الناتج المحلي الإجمالي .

TEX : يمثل مؤشر ثيل للتنوع بالصادرات .

TIM : يمثل مؤشر ثيل للتنوع بالإيرادات .

وتم توصيف النموذج وبالاعتماد على ما توصلت له اختبارات الاستقرارية وبالاحتمالين التاليين :

$$\mathbf{LOG(NGDP)} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\Delta\mathbf{LOG(TGDP)} + \boldsymbol{\beta_2}\mathbf{LOG(TEX)} + \boldsymbol{\beta_3}\mathbf{LOG(TIM)} + \boldsymbol{\beta_4}\mathbf{LOG(TINV)} + \boldsymbol{u_i}$$

$$\mathbf{LOG(NGDP)} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{LOG(TGDP)} + \boldsymbol{\beta_2}\mathbf{LOG(TEX)} + \boldsymbol{\beta_3}\mathbf{LOG(TIM)} + \boldsymbol{\beta_4}\mathbf{LOG(TINV)} + \boldsymbol{u_i}$$

حيث ان (u_i) : يمثل حد الخطا العشوائي(بواقي النموذج) .

و β_i : هي مرونات المتغير المعتمد بالنسبة للمتغير المستقل (i) و (i=1…4)

وبعد تقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى للنموذجين والمقارنة بين مؤشراتهما من حيث حسن توصيف النموذج للبيانات تبين ان الاحتمال الثاني هو الأفضل ، لذا سيتم اعتماد النموذج بدون اخذ الفرق الأول للمتغير (LOG(TGDP) وكما مبين بالجدول رقم (٦) .

Dependent Variable: LOG(NGDP)
Method: Least Squares

Sample: 2003 2016
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(TGDP)	7.838750	3.256581	2.407049	0.0394
LOG(TEX)	36.06191	11.16151	3.230916	0.0103
LOG(TIM)	17.07902	4.314554	3.958467	0.0033
LOG(TINV)	2.880779	1.205296	2.390100	0.0406
C	12.22873	2.543847	4.807178	0.0010

R-squared	0.690374	Mean dependent var	1.348212
Adjusted R-squared	0.552762	S.D. dependent var	1.961265
S.E. of regression	1.311613	Akaike info criterion	3.652845
Sum squared resid	15.48295	Schwarz criterion	3.881080
Log likelihood	-20.56991	Hannan-Quinn criter.	3.631718
F-statistic	5.016823	Durbin-Watson stat	2.891291
Prob(F-statistic)	0.021002		

جدول رقم (٦): النموذج القياسي المقدر

المصدر: مخرجات برنامج Eviews. ١٢ .

ان جميع معلمات النموذج المقدر معنوية عند مستوى (٥%) واعلى كما وتبين ان :

ان قيمة الحد الثابت (C) مساوية لـ(١٢.٢٢) أي انه عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة مساوية لصفر فان التذبذب في النمو الاقتصادي مساوي (١٢.٢٢) والذي

يمثل المتغيرات غير المتضمنة في النموذج ومعنوية عند مستوى ثقة (١%) إذ ان ($p<0.01$) .

β_1=7.83 : مرونة التغير في التنوع بالناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لتغير في التذبذب في النمو الاقتصادي وبما ان قيمتها موجبة أي ان الزيادة في قيمة معامل ثيل لتنوع الناتج الإجمالي بنسبة (١%) يقابله زيادة في معدل تذبذب النمو الاقتصادي بنسبة (٧.٨٣%) وان ارتفاع معدل التذبذب في النمو الاقتصادي يصاحبه انخفاض احتمال تحقيق نمو اقتصادي مستدام .

β_2=٣٦.٠٦ : مرونة التغير في التنوع بالصادرات بالنسبة للتغير في التذبذب في النمو الاقتصادي وان قيمتها موجبة أي ان الزيادة في قيمة معامل ثيل للتنوع في الصادرات بنسبة (١%) سيقابل بزيادة في معدل التذبذب في النمو الاقتصادي بنسبة (٣٦.٠٦%) ، مما سيقلل من احتمال تحقيق نمو اقتصادي وهذه النتيجة تتطابق مع الواقع أذ ان احد اهم مشاكل الاقتصاد العراقي هو اعتماده الكلي على الصادرات النفطية .

β_3=١٧.٠٧ : تمثل مرونة التنوع في الإيرادات بالنسبة للتذبذب بالنمو الاقتصادي وان قيمتها موجبة أي انه اذا زاد التنوع بالإيرادات بنسبة (١%) سيقابل بزيادة التذبذب في النمو الاقتصادي بنسبة (١٧.٠٧%) .

ويلاحظ ان مرونة التنوع في الإيرادات تأتي بالمرتبة الثانية بعد مرونة التنوع بالصادرات وذلك لان الإيرادات اكثر تنوعاً من الصادرات ولكنها تؤثر على تذبذب النمو الاقتصادي بهذا الشكل لان الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر من اجمالي الإيرادات .

ثالثاً: اختبارات توصيف النموذج المقدر : من الجدول السابق تبين عدم وجود مشكلة الانحدار الزائف بما ان قيمة معامل التحديد اقل من قيمة دوربن واتسن (Durbin-Watson) كما يتبين من الجدول بان المتغيرات المستقلة تشرح ما نسبته (٦٩%) من التغير في المتغير المعتمد من خلال النموذج المقدر وهي نسبة جيدة كما يتبين بان إحصاءه (F) للنموذج معنوية عند مستوى معنوية (٥%) أي ان النموذج المقدر مناسب للبيانات.

١. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

يتضح من الشكل رقم (٥) اختبار (Jarque -Bera) للتوزيع الطبيعي لبواقي العلاقة والذي يظهر فيه فرضية العدم (بواقي العلاقة تتوزع طبيعياً) قد تم قبولها ورفض الفرضية البديلة (بواقي النموذج المقدر لا تتوزع طبيعياً) اذ ان القيمة الاحتمالية (probability=٠.٦٨) اكبر من (٠.٠٥) .

الشكل رقم (٥) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

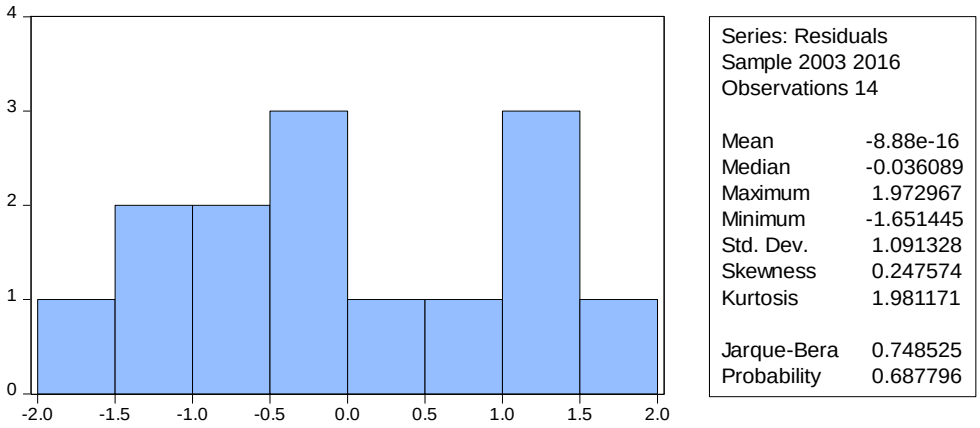

المصدر : مخرجات برنامج١٢ Eviews .

٢. **اختبار تجانس تباين بواقي النموذج المقدر:** تم استخدام اختبار بروش بيجين كود فري والموضحة نتائجه في الجدول رقم (٧) ، حيث تبين قبول فرضية العدم (عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين أخطاء النموذج المقدر) ، ورفض الفرضية البديلة (وجود مشكلة عدم تجانس أخطاء النموذج المقدر) ، إذ ان القيمة الاحتمالية للاختبار(0.51) اكبر من (٥%).

جدول رقم (٧)اختبار تجانس تباين بواقي النموذج المقدر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.880300	Prob. F(4,9)	0.5127
Obs*R-squared	3.937068	Prob. Chi-Square(4)	0.4146
Scaled explained SS	0.798209	Prob. Chi-Square(4)	0.9387

المصدر : مخرجات برنامج١٢ Eviews .

٣. اختبار استقرارية بواقي النموذج المقدر

يبين الشكل رقم (٧) نتائج اختبار استقرارية بواقي النموذج القياسي المختار إذ يتبين بانها مستقرة وذلك لان قيم احصاءة الاختبار والمتمثلة بالمنحنى بالون الازرق لم تتجاوز الحد الاعلى او الحد الادنى للاختبار وبمستوى معنوية (٥%) ومن ثم ان نموذج المقدر مستقر وخالي من مشاكل التوصيف.

الشكل رقم (٧): اختبار استقرارية بواقي النموذج المقدر

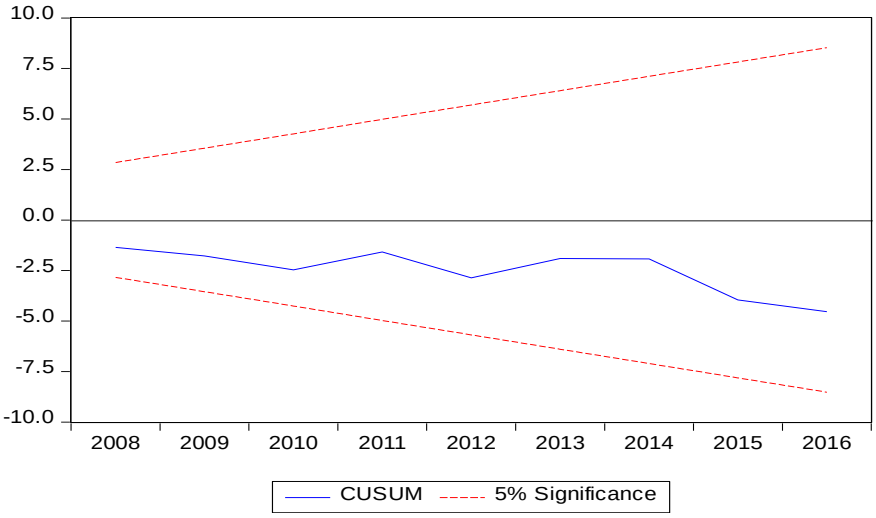

المصدر : مخرجات برنامج١٢ Eviews .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

١. على الرغم من تأكيد أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على مسألة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي ، الا ان ذلك لم يتجسد على أرض الواقع الا على نطاق ضيق في القطاع الخدمي وبنسبة مساهمة ضئيلة جداً.

٢. أظهرت مؤشرات التنويع في الاقتصاد العراقي خلال المدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠) أن الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي في تمويل نفقاته العامة .

٣. بعد حساب مؤشر ثيل لمتغيرات التنويع الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والايرادات الحكومية) لوحظ ان قيم بعضها كانت قريبة من الواحد الصحيح اوتفوق الواحد الصحيح طوال مدة البحث، مما يعني الانتقال من تنويع الناتج المحلي الاجمالي الى التركز نتيجة زيادة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي وفي الوقت نفسه التركز الكبير للصادرات النفطية وعدم تحقيق نتائج خارج الصادرات غير النفطية ومن ثم عدم تحقيق درجة التنويع .

٤. أبرزت الدراسة القياسية الاثر الكبير لتركز الصادرات على تذبذب النمو ، اذ ان زيادة تركز الصادرات بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة تذبذب النمو الاقتصادي ب(٣٦.٠٦%) مما سيقلل من احتمال تحقيق نمو اقتصادي وهذه النتيجة تتطابق مع الواقع اذ ان احد اهم مشاكل الاقتصاد العراقي هو اعتماده الكلي على الصادرات النفطية، هذا فضلا عن اثر تركز الايرادات الحكومية بدرجة اقل اذ ان زيادة تركز الايرادات بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة تذبذب النمو الاقتصادي ب(١٧.٠٧%) لذا فان مرونة التنوع في الايرادات تأتي بالمرتبة الثانية بعد مرونة التنوع بالصادرات وذلك لان الايرادات اكثر تنوع من الصادرات لكونها تؤثر على تذبذب النمو الاقتصادي .

ثانياً: التوصيات

١. العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الانتاجية لكي تحتل المكانة التي تتناسب مع الموارد والامكانيات المتاحة ولا سيما قطاعي الزراعة والصناعة ، فضلا عن توظيف الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة من اجل تنويع القاعدة الانتاجية .

٢. ضرورة استيفاء عدد من المتطلبات الأساسية ليتمكن الاقتصاد العراقي من تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي ، اذ يتطلب ذلك تبني استراتيجيات فعالة تسهم في التحول من الاقتصاد القائم على الإيرادات النفطية إلى الاقتصاد المعتمد اساساً على تنوع مصادر الدخل المختلفة ولا يتحقق ذلك الا بالاهتمام بالقطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني ، من خلال تنمية الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والخدمي .

٣. يتطلب الامر تفعيل القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام ، من اجل المساهمة في زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي ، باعتبارها المحرك الرئيس لتحقيق اقلاع اقتصادي فعال يسهم بدرجة كبيرة في خلق مصادر اخرى للثروة ، وفتح قنوات جديدة لتصريف المنتوجات في اطار سياسة تشجيع الصادرات خارج القطاع النفطي لأجل تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي المستدام .

٤. بات وضع الاستراتيجيات والرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية في العراق كحبر على ورق دون تنفيذ أيٌ منها ، السبب الرئيس في المأزق الحالي للوضع الاقتصادي في العراق، فوضع الخطط والبرامج التي من شأنها تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية من اجل تنويع مصادر الدخل وتطبيقها على ارض الواقع سيعمل بدون ادنى شك في تحقيق سياسة تنموية مستدامة في ظل توافر الارادة السياسية ، والمصداقية ، والشفافية في صنع القرار الاقتصادي .

المصادر

1. *Aissaoui.A [2009]: «The Challenges of diversifying Petroleum-Dependent Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa», Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, Vol .LII.*
2. *Akram Esanov [2009]: «Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications», Revenue Watch institute.*
3. *Opec , Annual statistical Bulletin.(2016) . Vienna , Austria.*
4. *United Nations conference on Trade and Development : UNCTAD,2008 ,(Handbook of statistics)Nation Unites ,New york et Genève .*
5. *United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) [2009]: «economic diversification».*

٦. البنك المركزي العراقي .(٢٠٢٠).دائرة الاحصاء والابحـــــاث ، النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٣ : العراق .

٧. البنك المركزي العراقي .(٢٠١٧). دائرة الاحصاء والابحـــــاث ، التقرير الاقتصادي السنوي : العراق .

٨. تقرير التنمية العربية .(٢٠٢٠). التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء استدامة في الاقتصاديات العربية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت : الكويت .

٩. الخطيب . ممدوح عوض.(٢٠١٤). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي ، المؤتمر الاول لكليات الادارة في ١١ دول مجلس التعاون الخليجي : الرياض .

١٠. صندوق النقد العربي واخرون .(٢٠٢٠). التقرير الاقتصادي العربي الموحد : ابوظبي.

١١. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .(٢٠٢٠). الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية : بغداد .